النهار المغربية

أزيلال

تقوية قدرات الجمعيات التنموية

ينظم النسيج الجمعوي التنموي بإقليم أزيلال، يومي السبت والأحد المقبلين، دورتين تكوينيتين في إطار مشروع تقوية قدرات الجمعيات التنموية وأندية التربية على المواطنة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالإقليم.

وذكر بلاغ للنسيج الجمعوي التنموي بإقليم أزيلال أن هذا اللقاء ينظم بدعم من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وبشراكة وتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة ونيابة وزارة التربية الوطنية بالإقليم واللجنة المركزية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بوزارة التربية الوطنية. وينصب موضوع الدورة التكوينية الأولى حول موضوع «الآليات الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان». لفائدة الجمعيات المحلية المنخرطة في النسيج الجمعوي بإقليم أزيلال، فيما ينصب موضوع الدورة الثانية حول موضوع «الإطار القانوني والمؤسساتي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان» لفائدة 30 نادي للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية التابعة لنيابة إقليم أزيلال (الثانوي التأهيلي و الثانوي).

اليازغي يدعو إلى تنزيل القانون التنظيمي للجهوية الموسعة

سطات
موسى وجيهي 31/2062

اعتبر محمد اليازغي، القيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن قضية الصحراء المغربية قضية وطنية لا ينبغي أن تكون موضوع مزايدات، وأن على الأحزاب أن لا تتصارع داخل الصحراء، مضيفا أن ذلك يتطلب من الجميع المزيد من التعبئة والوحدة. ودعا اليازغي حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال إلى التعاون بينهما في الصحراء لتأطير الجيل الجديد الذي لم يعش ظروف الاستعمار وتحصينه من الدعوات الانفصالية لأن الأفق الوحيد هو بناء المؤسسات الديمقراطية ومحاربة الفساد، يضيف اليازغي.

وبعد استعراضه مختلف المراحل التي عاشتها قضية الوحدة الترابية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، أكد اليازغي، في لقاء نظمته جمعية بني مسكين للتنمية والتواصل مساء أول أمس الخميس بدار المحامي بسطات، على أن أطروحة تقرير المصير بالصحراء المغربية باتت متجاوزة بعدما تخلى عنها مجلس الأمن نفسه باحتكامه إلى الفصل السادس الذي يقول بالتجاء الأطراف المتنازعة إلى حل النزاعات بطرق سياسية توافقية، وهو ما لم تستجب له الأطراف الأخرى في نزاع الصحراء، التي تفتقر إلى الإرادة السياسية والتعبير عن استعدادها للحوار من أجل حل للقضية، في الوقت الذي قام فيه المغرب باقتراح صيغة الحكم الذاتي، يضيف اليازغي، الذي قال إنه في انتظار حسم مجلس الأمن في صيغة الحكم الذاتي ينبغي على المغرب أن يواصل عمله التنموي في الصحراء، خاصة أنه يوجد في بلاده، مشيرا إلى أن غالبية ساكنة الصحراء المعنية استقرت في المدن بالأقاليم الجنوبية، التي تشهد حركة عمرانية مهمة مقارنة بموريتانيا القريبة. وفي هذا الإطار، يضيف اليازغي، يجب الإسراع بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بالجهوية الموسعة وفق ما جاء به التقرير الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الأقاليم الجنوبية.

وأوضح اليازغي أنه على خلفية إفشال المغرب المخطط الذي كان يسعى إلى توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مجال حقوق الإنسان بالمنطقة، يواصل خصوم المغرب مناوراتهم في رفع شعار حقوق الإنسان، محاولين خلق وضع جديد في الصحراء وداخل المغرب، وهو طرح مسدود، يقول اليازغي، مشيرا إلى أن المغرب خطا خطوات في مجال حقوق الإنسان بمبادرته تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه، داعيا الحكومة إلى العمل بتوصيات هذا المجلس وحث رجال السلطة على احترام حقوق الإنسان والتعامل بحكمة مع المظاهرات. كما دعا في الوقت نفسه الانفصاليين إلى الالتحاق بالمغرب (الوطن الأم) والعمل والنضال داخل مؤسساته ومنظماته كمغاربة بنفس الحقوق ونفس الواجبات لأنه لن تكون هنالك في الأفق دولة أخرى بالمنطقة.

حقوقيون مغاربة يشاركون في ندوة دولية بالقاهرة حول أسئلة التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي

2/6928

استعراض خصوصيات التجربة المغربية ضمن سياقات التغيير في الربيع العربي

احتضن مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة على مدى اليومين الماضيين أشغال ندوة دولية حول «التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي» بمشاركة حقوقيين مغاربة. لبحث قضايا ترتبط بالحكم الرشيد (الحكامة الجيدة) وتطبيقاته وتجلياته في ضوء تحولات «الربيع العربي» ومدى مسايرة البيات الجامعة العربية للواقع الجديد.

وشارك في أشغال هذه الندوة من طرف الجامعة العربية ومنظمة «اليونسكو» والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. على الخصوص كل من محمد الفيلالي الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومحمد أوجار رئيس مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان ومحمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وامينة بوعياش الرئيسة السابقة للمنظمة وعضو مجلس أمناء منظمة المرأة العربية.

وقد تركزت أشغال الجلسة الأولى من أشغال الندوة التي ترأسها بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة. حول تطبيقات الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة بناء على ورقة رئيسية قدمها محمد أوجار انطلقت من تسليط الضوء على مفهوم «الحكم الرشيد» كما يطلق عليه في المشرق العربي أو الحكامة الجيدة (التسمية الأكثر انتشارا في المغرب العربي). وذلك منذ ظهوره في تقرير لصندوق النقد الدولي في ثمانينيات القرن الماضي بمضمون يغيب عنه أي بعد للإصلاح السياسي، إلى أن استدمج هذا البعد تدريجيا ثم دخوله كمفهوم ضمن القاموس السياسي (أشار المتحدث إلى ورود مفهوم الحكامة الجيدة في الدستور المغربي الجديد على سبيل المثال).

وفي معرض تناوله لتطبيقات الحكم الرشيد توقف المتدخل بالخصوص عند الأوضاع السائدة في الدول العربية التي شهدت تغييرا لأنظمة الحكم القائمة بفعل ثورات. حيث أشار إلى أن الوضع في هذه البلدان يتميز غالبا ببروز «خليط» سوسيولوجي وسياسي يدفع بمشروعيته الثورية قبل أن يتم الاحتكام إلى صناديق الاقتراع التي تفرز مشروعية انتخابية أو شعبية لكون أو بضع مكونات من هذا «الخليط المعقد سوسيولوجيا وسياسيا». لينطلق نقاش للشرعيات بما فيها شرعية الإنجاز التي يحتاجها الفائزون بالانتخابات في ظل تضخم المشاكل والملفوحات.

الحبيب بلكوش

محمد أوجار

وحسب محمد أوجار فإن المخرج من مأزق تنازع المشروعيات والذي قد يتحول إلى استقطاب في ظل غياب «مشروعية الإنجاز» وما قد يستتبعه من ظهور حنين للماضي، هو بناء مشروعية جديدة سماها «المشروعية التوافقية» حيث استشهد في إبرازه لأهمية التوافق بكون الإصلاحات التي شهدها المغرب قامت بالخصوص على أساس توافق بين المؤسسة الملكية ومكونات الحقل السياسي الوطني.

وسمح موضوع الجلسة الثانية من أشغال الندوة الدولية. بالانتقال مباشرة إلى الانكباب على تحولات «الربيع العربي» وتأثيراتها على الانتقال الديمقراطي وبناء الحكم الرشيد من خلال ورقة رئيسية قدمها الحبيب بلكوش.

وأوضح الخبير المغربي في مجال حقوق الإنسان أن أول تحد يطرح على جدول أعمال التغيير في البلدان العربية هو المطلب الديمقراطي والتداول على السلطة باعتباره مطلبا يشمل السياسة والقواعد الدستورية والقانونية المنظمة لنظام الحكامة وآليات التنفيذ، وتلك المعنية بالمساءلة والتتبع والتقويم. إضافة إلى السؤال حول مدى توافر فاعلين سياسيين واجتماعيين (أحزاب نقابات، منظمات...) «متملكين لروح اللحظة التاريخية وصعوباتها وتحدياتها وانتظارات مختلف الفرقاء بمن فيهم الذين انخرطوا في المنظومة السياسية السابقة».

أما التحدي الثاني الذي يواجه عملية التغيير، حسب الحبيب بلكوش. فيكمن في توفير «شروط ومناخ البناء التنموي والتفاعل مع الانتظارات الاجتماعية للمواطنين والتي عادة ما تكون درجتها عالية، موضحا أن «الحكامة السياسية لن تكون كافية إلا لفترة الفورة والحماس التي عادة ما لا تطول كثيرا ليتم طرح سؤال المعيش والخصاص الاجتماعي والثقافي والتربوي (..) كقضايا ذات أولوية ملحة».

واستعرض المتدخل التجربة المغربية بعد أن استحضر «سياقها الخاص» المتمثل في «الإصلاح في ظل استمرارية نفس النظام ومسلسل إصلاحات متراكمة سابقة عن زمن الحراك» في المجال السياسي (من خلال تجربة «التناوب التوافقي» سنة 1998) والحقوقي (تجربة الإنصاف والمصالحة). والثقافي (الاعتراف باللغة الأمازيغية سنة 2001 قبل أن تصبح لغة رسمية في الدستور الجديد). والنسائي (مدونة الأسرة 2004).

وعبر بلكوش عن اعتقاده بأن الحراك الذي شهده المغرب قد سرع من وتيرة الإصلاح الدستوري والسياسي الذي لم يكن آنذاك «يحظى بالأولوية لدى الدولة وجل الأحزاب السياسية». مشيرا إلى أن المؤسسة الملكية تفاعلت بسرعة مع مطالب الشارع من خلال الدعوة إلى إصلاح دستوري «واسع نجاوز في كثير من جوانبه سقف ما كانت تطرحه جل أهم الأحزاب على اختلاف ألوانها».

وبعد أن توقف عند الآليات التي تم من خلالها الإصلاح الدستوري الأخير في المغرب خلص المتدخل إلى أنها «مكنت عن «التوصل لأول مرة في تاريخ المغرب المستقل إلى وضع قانون اسمى للبلاد وليد توافق سياسي واسع ومن إنتاج خبرة مغربية».

و رأى انه بعد أن تم العمل بآلية التوافق أيضا بين الحكومة والأحزاب السياسية لوضع مشاريع القوانين التي أطرت الانتخابات التشريعية الأخيرة. فإن مرحلة ما بعد الانتخابات «أعادت الطبقة السياسية إلى ثقافتها القديمة وسجالاتها العقيمة متناسية كون الوثيقة الدستورية المعتمدة تحتاج إلى القوانين التنظيمية التي لهم جميعا مسؤولية بلورتها واعتمادها». معتبرا ان الأمر يتعلق بـ«إحدى تجليات ظل الإرث السياسي للمراحل السابقة».

وتواصلت أشغال الندوة في خمس جلسات أخرى تناولت قضايا مساهمة شركاء التنمية في تحقيق العدالة الاجتماعية والشباب وتحديات التنمية المندمجة في الوطن العربي والمواطنة والتنمية وارتباطهما بالعدالة الاجتماعية وسبل النهوض بالمرأة في الواقع العربي.

وأنكبت الجلسة الأخيرة على تطوير آليات الجامعة العربية خصوصا في مجال حقوق الإنسان وهو المحور الذي استهله الأمين العام للجامعة نبيل العربي في كلمة افتتاحية حينما أكد أن «عرض المساعدة من الجامعة العربية إلى بعض الدول. وأحيانا الإغراب عن القلق من جراء عدم احترام حقوق الإنسان ليس تدخلا في شؤون هذه الدول الداخلية. بل جزء أصيل من مسؤوليات الجامعة التي يلزم ممارستها بأمانة وشفافية». غير أن الأمين العام أوضح في المقابل أن «جامعة الدول العربية عندما تعرض مثل هذه المساعدة ليست لديها الصلاحيات لفرض مساعدتها على الدول التي لا ترغب في ذلك».

المعتقلون السياسيون السابقون يحتجون على عدم تسوية أوضاعهم

4/1060

■ أيوب الريمي ■

نظم عدد من المعتقلين السياسيين السابقين وقفة أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان احتجاجا على ما أسموه أسلوب التسويف والمماطلة في معالجة ملفات الضحايا، وقال المحتجون في بيان لهم، إنهم يرفضون «الخطاب الذي يروجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن طيه ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة الجانب المتعلق منه بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي والتسوية المالية».

المحتجون قالوا بأن هذه الوقفة جاءت «بعد الجمود الذي تعرفه عمليات التسوية وعدم التعامل الجدي مع مطالب المعتقلين».

وطالب المحتجون أيضا، بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والاتفاقات المبرمة بين المعتقلين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مُجملين مطالبهم في الحق في التقاعد والاستفادة من مستحقات التقاعد بالنسبة للمدمجين بالوظيفة العمومية والشبه العمومية، والمطالبة بالحصول على السكن. إلا أن هذه المطالب قوبلت «بحلول ترقيعية لا توفر شروط العيش الكريم».

وعن هذا التماطل، قال المحتجون بأن سببه هو «غياب إرادة حقيقية ومنصفة لدى المسؤولين في معالجة ملفات ضحايا الانتهاكات»، مطالبين المجلس الوطني لحقوق الإنسان «بعدم التملص من مسؤوليته في الإشراف على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة».

يشار إلى أن عددا من المعتقلين السياسيين لا زالوا لم يستفيدوا بعد من تسوية أوضاعهم طبقا لما نصت عليه توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، في الوقت الذي يقول فيه المجلس الوطني بأن كل ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قد تم طيها بالكامل.

إدريس اليزمي..

وجه حقوقي للخارج

11/11060

منذ بداية العهد الجديد، أصبح الرهان على إدريس اليزمي لافتا، سواء داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أو في هيئة الإنصاف والمصالحة، قبل أن يتوّج هذا الرهان في مارس 2011 بتعيينه رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بعدما تم توسيع صلاحياته.

ثمة أكثر من سبب لهذا الاختيار، من حيث السياق، جاء تعيين اليزمي بعد أسبوعين فقط من انطلاق شرارة حركة 20 فبراير، التي جاءت في سياق تراجع عرفه ملف حقوق الإنسان منذ سنة 2003، لكن هناك أيضا معطى مرتبطا بشخصه، أي علاقات اليزمي الخارجية بفرنسا والهيئات الحقوقية الدولية، بدءا من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، أي خبرته في التعامل مع المنظمات الحقوقية الدولية، ومن ثم رهان المخزن عليه في أن يكون وجها حقوقيا مقبولا لدى الخارج، خاصة وأن السنوات الأخيرة عرفت هجوما منظما ضد المغرب بسبب هذا الملف المزعج.

انتقل اليزمي من معارضة الدولة إلى التحالف معها مبكرا في عهد الحسن الثاني، حيث تم تعيينه عضوا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم تكرّس ذلك في عملية المصالحة التي قادها فؤاد عالي الهمة، وأدت إلى إدماج عدد من قيادات اليسار الجذري، أبرزهم إدريس بنزكري وإلياس العماري وأحمد حرزني واليزمي وآخرون، في دواليب الدولة.

بتحول المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مؤسسة وطنية مستقلة، أضحى يضطلع بمراقبة عمل الحكومة والأجهزة التنفيذية، ويصدر توصيات. وفي الملتقيات الدولية التي يكون فيها المغرب مُطالبا بالاستماع إلى أشد الملاحظات قسوة من خصومه، بات المجلس الوطني، برئاسة اليزمي، هو من يتولى هذه المهمة بالإضافة إلى التوصيات التي يكون سبّاقا إلى طرحها.

لكن إلى حد الآن يبدو أن هدف الصورة التي يُقدم إلى الخارج هو تحسين سمعة المغرب غير المرضية في مجال حقوق الإنسان، بدليل أن المجلس لا يتحرك دائما من أجل دفع الدولة إلى وقف الانتهاكات والتجاوزات الحقوقية التي تكون طرفا فيها.

الممارسات الخاطئة للمجلس جرّت عليه انتقادات كثيرة من الجمعيات الحقوقية التي تتهمه بـ«الإقصاء» و«التدبير الانفرادي» لملف حقوق الإنسان، ناهيك عن الإقصاء الذي تعرّض له التيار الإسلامي من التمثيلية في المجلس، وخاصة منتدى كرامة لحقوق الإنسان المقرب من حزب العدالة والتنمية، وهو الإقصاء الذي يؤكد رئيس المجلس أنه غير متعمد ولا يعبر عن موقف شخصي.

ورغم ذلك، استطاع المجلس، بعد مذكراته الأربع التي رفعها إلى الملك محمد السادس في مارس 2013، أن ينال شهادة «حسن السلوك» من خلال الإشادة الملكية التي تضمنتها برقية تنويه بعمل المجلس، وهي الالتفاتة التي اعتبر المجلس أنها ردّ كاف على الانتقادات التي توجه إلى عمله.

إدريس اليزمي

محمد الصبار..

الدفاع عن حقوق الإنسان أم منافسة حكومة بنكيران

عشية الاحتجاجات التي فادتها حركة 20 فبراير، فوجئ الجميع بدخول محمد الصبار إلى حظيرة المخزن، حيث أعلن عن تعيينه أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أصبحت له اختصاصات جديدة ثم تَمَكّن للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

الصبار الذي ولد بالرباط وأصبح معلما ثم مدير مدرسة حرة فمحاميا منذ سنة 1993، ناضل في صفوف الشبيبة الاتحادية والاتحاد الاشتراكي، لكنه كان ضمن المجموعة التي انفصلت عن الحزب سنة 1983 لتؤسس حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، الذي اختار صف المعارضة التي لايزال فيها منذ تأسيسه.

لكن منذ تعيينه أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مارس 2011، ثمت إقالة الصبار من حزب عبد الرحمن بنعمرو، حتى وإن عبّر عن مواقف حينها مؤيدة لحركة 20 فبراير وقوله بأن ما تفعله هو «عين العقل»، وبالرغم من تحركه الجدي في ملف ما سمّي بملف المعتقلين السياسيين السنة، الذي أثمر الإفراج عنهم تباعا، وهو ما اعتبره الصبار نصرا حقوقيا.

ومعلوم أن الصبار أزر منذ بداية التسعينات كل المعتقلين السياسيين، وحاول التوسط من أجل إيجاد مخرج للمعتقلين في ملف ما يسمى «السلفية الجهادية»، لكن إلى حد الآن لم يحصل انفراج في هذا الملف. ويستند الصبار خلفيته الحقوقية من أنه كان من مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف. لذلك يعوّل كثيرون على الماضي الحقوقي للمحامي الصبار من أجل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وإن كان ذلك يبدو صعبا.

قال الصبار، عقب تعيينه على رأس المجلس، إنه لم يطرح أية شروط مسبقة لقبول مهمة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، واعتبر أن تعيينه في حد ذاته بمثابة إشارة، وأن المجلس بانت له «صلاحيات ملموسة» بمقتضى الظهير الجديد، أكثر مما أتيح لسلفه المجلس الاستشاري.

الإسلاميون يتهمون المجلس في عهد الصبار واليزمي بغلبة الحساسية اليسارية لمسؤوليه على تحركه، فحين رفع المجلس أربع مذكرات، حول المحكمة الدستورية وقانون حصانة العسكر وغيرهما، سرى حديث قوي عن أن الصبار واليزمي غيّرا مهمة المجلس من مرافعة حقوق الإنسان إلى منافسة حكومة بنكيران.

ندوة دولية حول أسئلة التنمية والديمقراطية بمشاركة مغربية

يحتضن مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة أشغال ندوة دولية حول " التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي " بمشاركة حقوقيين مغاربة، لبحث قضايا ترتبط بالحكم الرشيد (الحكامة الجيدة) وتطبيقاته وتجلياته في ضوء تحولات "الربيع العربي" ومدى مسايرة آليات الجامعة العربية للواقع الجديد.

ويشارك في أشغال الندوة المنظمة على مدى يومين من طرف الجامعة العربية ومنظمة " اليونسكو" والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على الخصوص كل من محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومحمد أوجار رئيس مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان ومحمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وأمينة بوعياش الرئيسة السابقة للمنظمة وعضومجلس أمناء منظمة المرأة العربية.

وقد تركزت أشغال الجلسة الأولى من أشغال الندوة التي يرأسها بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، حول تطبيقات الحكم الرشيد أوالحكامة الجيدة بناء على ورقة رئيسية قدمها محمد اوجار انطلقت من تسليط الضوء على مفهوم "الحكم الرشيد" كما يطلق عليه في المشرق العربي أوالحكامة الجيدة (التسمية الأكثر انتشارا في المغرب العربي) وذلك منذ منذ ظهوره في تقرير لصندوق النقد الدولي في ثمانينيات القرن الماضي بمضمون يغيب عنه أي بعد للإصلاح السياسي إلى أن استدمج هذا البعد تدريجيا ثم دخوله كمفهوم ضمن القاموس السياسي (أشار المتحدث إلى ورود مفهوم الحكامة الجيدة في الدستور المغربي الجديد على سبيل المثال).

وفي معرض تناوله لتطبيقات الحكم الرشيد توقف المتدخل بالخصوص عند الأوضاع السائدة في الدول العربية التي شهدت تغييرا لأنظمة الحكم القائمة بفعل ثورات حيث أشار إلى أن الوضع في هذه البلدان يتميز غالبا ببروز "خليط" سوسيولوجي وسياسي يدفع بمشروعيته الثورية قبل أن يتم الاحتكام إلى صناديق الاقتراع التي تفرز مشروعية انتخابية أوشعبية لكون أوبضع مكونات من هذا " الخليط المعقد سوسيولوجيا وسياسيا " لينطلق تنازع للشرعيات بما فيها شرعية الانجاز التي يحتاجها الفائزون بالانتخابات في ظل تضخم المشاكل والطموحات .

وحسب محمد أوجار فإن المخرج من مازق تنازع المشروعيات والذي قد يتحول إلى استقطاب في ظل غياب "مشروعية الانجاز" وما قد يستتبعه من ظهور حنين للماضي، هوبناء مشروعية جديدة سماها " المشروعية التوافقية" حيث استشهد في إبرازه لأهمية التوافق بكون الإصلاحات التي شهدها المغرب قامت بالخصوص على أساس توافق بين المؤسسة الملكية ومكونات الحقل السياسي الوطني.

وسمح موضوع الجلسة الثانية من أشغال الندوة الدولية، بالانتقال مباشرة إلى الانكباب على تحولات "الربيع العربي" وتأثيراتها على الانتقال الديمقراطي وبناء الحكم الرشيد من خلال ورقة رئيسية قدمها الحبيب بلكوش .

وأوضح الخبير المغربي في مجال حقوق الإنسان أن أول تحد يطرح على جدول اعمال التغيير في البلدان العربية هوالمطلب الديمقراطي والتداول على السلطة باعتباره مطلبا يشمل السياسة والقواعد الدستورية والقانونية المنظمة لنظام الحكامة وآليات التنفيذ وتلك المعنية بالمساءلة والتتبع والتقويم إضافة إلى السؤال حول مدى توافر فاعلين سياسيين واجتماعيين (أحزاب نقابات،منظمات...) متملكين لروح اللحظة التاريخية وصعوباتها وتحدياتها وانتظارات مختلف الفرقاء بمن فيهم الذين انخرطوا في المنظومة السياسية السابقة).

أما التحدي الثاني الذي يواجه عملية التغيير، حسب الحبيب بلكوش، فيكمن في توفير " شروط ومناخ البناء التنموي والتفاعل مع الانتظارات الاجتماعية للمواطنين والتي عادة ما تكون درجتها عالية " موضحا أن " الحكامة السياسية لن تكون كافية إلا لفترة الفورة والحماس التي عادة ما لاتطول كثيرا ليتم طرح سؤال المعيش والخصاص الاجتماعي والثقافي والتربوي (..) كقضايا ذات أولية ملحة".

واستعرض المتدخل التجربة المغربية بعد أن استحضر " سياقها الخاص " المتمثل في " الإصلاح في ظل استمرارية نفس النظام ومسلسل إصلاحات متراكمة سابقة عن زمن الحراك" في المجال السياسي (من خلال تجربة " التناوب التوافقي" سنة 1998) والحقوقي (تجربة الانصاف والمصالحة) والثقافي (الاعتراف باللغة الامازيغية سنة 2001 قبل أن تصبح لغة رسمية في الدستور الجديد) والنسائي (مدونة الأسرة 2004).

وعبر بلكوش عن اعتقاده بأن الحراك الذي شهده المغرب قد سرع من وتيرة الإصلاح الدستوري والسياسي الذي لم يكن آنذاك "يحظى بالأولوية لدى الدولة وجل الأحزاب السياسية" مشيرا إلى أن المؤسسة الملكية تفاعلت بسرعة مع مطالب الشارع من خلال الدعوة إلى إصلاح دستوري " واسع تجاوز في كثير من جوانبه سقف ما كانت تطرحه جل أهم الأحزاب على اختلاف ألوانها".

وبعد أن توقف عند الآليات التي تم من خلالها الإصلاح الدستوري الأخير في المغرب خلص المتدخل إلى أنها أثمرت عن " التوصل لأول مرة في تاريخ المغرب المستقل إلى وضع قانون أسمى للبلاد وليد توافق سياسي واسع ومن إنتاج خبرة مغربية ".

ورأى أنه بعد أن تم العمل بآلية التوافق أيضا بين الحكومة والأحزاب السياسية لوضع مشاريع القوانين التي أطرت الانتخابات التشريعية الأخيرة فإن مرحلة ما بعد الانتخابات "أعادت الطبقة السياسية إلى ثقافتها القديمة وسجالاتها العقيمة متناسية كون الوثيقة الدستورية المعتمدة تحتاج إلى القوانين التنظيمية التي لهم جميعا مسؤولية بلورتها واعتمادها" معتبرا أن الأمر يتعلق ب" إحدى تجليات ثقل الإرث السياسي للمراحل السابقة".

ومن المقرر أن تتواصل أشغال الندوة في خمس جلسات أخرى تتناول قضايا مساهمة شركاء التنمية في تحقيق العدالة الاجتماعية والشباب وتحديات التنمية المندمجة في الوطن العربي والمواطنة والتنمية وارتباطهما بالعدالة الاجتماعية وسبل النهوض بالمرأة في الواقع العربي.

وستنكب الجلسة الأخيرة على تطوير آليات الجامعة العربية خصوصا في مجال حقوق الإنسان وهوالمحور الذي استبقه الأمين العام للجامعة نبيل العربي في كلمة افتتاحية حينما أكد أن " عرض المساعدة من الجامعة العربية إلى بعض الدول، وأحيانا الإعراب عن القلق من جراء عدم احترام حقوق الإنسان ليس تدخلا في شؤون هذه الدول الداخلية،بل جزء أصيل من مسؤوليات الجامعة التي يلزم ممارستها بأمانة وشفافية " . غير أن الأمين العام أوضح في المقابل أن " جامعة الدول العربية عندما تعرض مثل هذه المساعدة ليست لديها الصلاحيات لفرض مساعدتها على الدول التي لا ترغب في ذلك "

7807/3